1. ما بعد الزلزال: المنظمات المحلية المشاركة في الإغاثة الإنسانية في تركيا وسوريا

1- ملخص

تضمنت الاستجابة الانسانية في أعقاب زلزال تركيا وسوريا في عام 2023 شبكة متنوعة وواسعة من المنظمات التي لعب كل منها دوراً محورياً في جهود الإغاثة، وشملت هذه الشبكة مجموعات متنوعة من المنظمات الإنسانية مثل الفرق التطوعية، المنظمات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية . وإلى جانب هذه الجهات الفاعلة المحلية، لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة دورًا حاسمًا في الإغاثة بوجه عام، حيث ساهمت بتوفير الموارد والخبرة الفنية والدعم التشغيلي على نطاق واسع . وقد مثلت هذه الكيانات مجتمعةً جهودًا مختلفة الأشكال والأحجام، بدءاً من المبادرات المجتمعية غير الرسمية إلى المنظمات الرسمية ذات القدرات التشغيلية الكبيرة.

في سوريا، شكلت المنظمات غير الحكومية المحلية الخط الأول في الاستجابة السريعة ، وقد شهدت هذه المرحلة تحالفات واتحادات جديدة للاستجابة للأزمة، وقد عولت هذه المنظمات على خبرتها التي تزيد عن 12 عامًا في التعامل مع النزاعات طويلة المدى بسبب خبرتها في الاستجابة الإنسانية في سوريا، حيث استفادت من علاقاتها مع المجتمعات التي تعمل معها سابقا" ، ومعرفتها بالمجتمع لتلبية الاحتياجات الفورية بفعالية. كما استفادت منظمات المجتمع المدني السورية الأكبر حجماً، والتي تعتبر مرخصة بشكل قانوني في تركيا، من الشراكات والأطر القانونية المبنية سابقا" لتوسيع نطاق عملياتها والحصول على التمويل الدولي للاستجابة للزلزال. أما في تركيا، فقد اتسمت جهود الإغاثة بالتفاعل بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات الشعبية، فضلاً عن الشراكات مع المنظمات الوسيطة التي سهلت التمويل والدعم الفني. وشكلت هذه الجهات الفاعلة المتنوعة مجتمعةً منظومة معقدة سدت الثغرات في الموارد والخبرات، مما أتاح الاستجابة للأزمة على مختلف المستويات.

1-1-1 هدف البحث

هدف هذا البحث إلى استكشاف آليات وطبيعة استجابة المنظمات المحلية لكارثة الزلزال التي ضربت تركيا وسوريا، مع التركيز على دور المنظمات المحلية في جهود الاستجابة وتوضيح نطاق وطبيعة الاستجابة الإنسانية المحلية .البحث يشمل كلا "من المنظمات غير الحكومية المحلية، والمبادرات غير الرسمية، بما في ذلك الفرق التطوعية والمنظمات المجتمعية . كما قيّم البحث مدى إمكانية إدراج المبادرات غير الرسمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات المرتبطة بالوصول واستشارة هذه الفئات .بالإضافة إلى ذلك، استكشف البحث كيفية تقديم الدعم الفعّال من قبل الجهات الفاعلة الدولية لتعزيز دور المنظمات المحلية.

علاوة على ذلك، هدف البحث إلى تقديم لمحة مفصلة عن المنظمات الإنسانية المحلية المشاركة في الإغاثة ، من خلال دراسة عملياتها والتحديات التي تواجهها واحتياجاتها. كما سعى إلى تحليل كيفية تعامل هذه المنظمات مع الأزمات وتحديد الطرق العملية لدعم قدراتها واستدامتها وقيادتها. وكان الهدف الأساسي من هذه النتائج هو تعزيز الإستراتيجيات الرامية إلى منهجية التوطين، والمساهمة في تمكين الجهات الفاعلة المحلية في الاستمرار بتقديم الإغاثة الإنسانية.

2-1-1 ملخص الموضوعات الرئيسية

1- التكيف التنظيمي والإداري
أظهرت العديد من المنظمات القدرة على التكيف من خلال تطبيق اللامركزية في صنع القرار ومراجعة نظام اتخاذ القرارات الداخلي لتحسين الاستجابة للأزمات. من جانب آخر، إن رغبة المنظمات الأصغر حجمًا بالاتجاه نحو ترخيص منظماتهم بشكل رسمي والنمو السريع أدى في الغالب إلى انعدام الكفاءة التشغيلية والانحراف عن المسار الأصلي للاستجابة . وقد نجحت المنظمات الأكبر حجماً في الاستفادة من الشبكات والعلاقات والموارد القائمة

لتفعيل عملياتها ونشر فرقها الميدانية للاستجابة، بينما اعتمدت المنظمات الأصغر حجماً في كثير من الأحيان على التعاون غير الرسمي وجهود المجتمعات المحلية، مما يؤكد الحاجة إلى نماذج إدارية أكثر شمولاً وإنصافاً.

2- آليات الشراكة
مكّنت الشراكات الموجودة مسبقا" مع المنظمات الوسيطة منظمات المجتمع المدني الأكبر حجماً من توجيه الإمكانيات ودمج الخبرات الفنية، مما ضمن تقديم استجابات منظمة. وفي المقابل، المنظمات الأصغر حجماً والغير قادرة على تلبية معايير الشراكة الصارمة، اعتمدت على الشبكات الشعبية والتعاون غير الرسمي. وأدى اختلال موازين القوى داخل الشراكات في أغلب الأحوال إلى تحويل الجهات الفاعلة المحلية إلى أدوار المنفذين، مما قلص تأثيرها الإستراتيجي واستقلاليتها.

3- نماذج التمويل وتوزيع الموارد
سلطت الاستجابة للزلزال الضوء على التباينات الكبيرة في نماذج التمويل وتخصيص الموارد؛ ففي حين استفادت المنظمات الكبيرة من قاعدة متنوعة من المانحين وشراكات طويلة الأمد، عانت المنظمات المجتمعية الأصغر حجماً من محدودية الوصول إلى مصادر التمويل، والاعتماد على المنح قصيرة الأجل، والاستبعاد من تغطية التكاليف الإدارية. وقد أدى هذا الاختلاف في القوى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، لا سيما بالنسبة للجهات المشاركة على المستوى المحلي والمبادرات المجتمعية ، والتي كان دورها حاسمًا في الوصول إلى السكان الأقل وصولا" للخدمات.

4- الاستدامة وبناء القدرات
وجد البحث نقاط ضعف عند الانتقال من مرحلة تمويل الاستجابة الطارئة الى مرحلة تمويل التعافي طويلة الأجل في مجال استدامة المنظمات المحلية على الاستمرار في عملها. فقد أدى التمويل قصير الأجل إلى انعدام قدرة العديد من المنظمات على التخطيط الإستراتيجي للاستجابة، بينما أعاقت محدودية الاستثمار في بناء القدرات العاملين على قدرتها على التوسع. وأظهرت النهج التعاونية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمشاريع المدرة للدخل، قدرات محتملة، ولكنها تتطلب المزيد من الاستثمار والتكيف الإستراتيجي.

3-1-1 الرؤية المستقبلة
لإنشاء نظام إنساني أكثر شمولاً ومرونة، ينبغي أن توجه الأولويات التالية في الجهود المستقبلية:

- تحقيق التوازن بين المؤسسية والمرونة
يجب أن يحترم الداعمين والمنظمات الوسيطة نقاط القوة الفريدة للمبادرات المجتمعية مع توفير الموارد اللازمة لدعمها من أجل تعزيز الطابع الرسمي لبرامجها عند الاقتضاء. وينبغي على الجهات المانحة تجنب الضغط على شبكات المتطوعين والمبادرات المجتمعية الصغيرة لإضفاء الطابع الرسمي قبل الأوان، وتوفير بيئة شاملة تتعايش وتزدهر فيها أنواع متنوعة من المنظمات والمبادرات. ومن الناحية العملية، يمكن أن يتخذ ذلك الأشكال التالية:
  - تقديم منح غير مقيدة أو منخفضة الأعباء الإدارية مصممة خصيصاً لتناسب القدرات التنظيمية المختلفة، مما يسمح للمبادرات المجتمعية بتوسيع نطاق عملياتها بالسرعة التي تناسبها.
  - تقديم تدريبات، التوجيهات والدعم الفني في مجال الحوكمة والامتثال والإدارة المالية دون الحاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي الفوري.
  - تشجيع التعاون بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية، مما يضمن احتفاظ المبادرات الشعبية بالاستقلالية مع الاستفادة من الدعم المؤسسي.

- تعزيز الحوكمة والمساءلة: ينبغي على المنظمات الوسيطة أن تعزز نماذج الحوكمة اللامركزية، لا سيما في اسلوب العمل عن بعد ، لتحسين عملية صنع القرار والاستجابة على المستوى المحلي. وسيؤدي وضع أطر عمل موحدة للمساءلة عبر مختلف أنواع المؤسسات إلى تعزيز الشفافية وضمان استمرارية الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر الناتجة عن تعدد الجهات المشرفة.

- تعزيز الشراكات والتنسيق: ينبغي على المانحين والمنظمات الوسيطة تعزيز الشراكات المنصفة التي تقرّ بخبرات الجهات الفاعلة المحلية وتدمج آراءها في عملية صنع القرار الإستراتيجي. وأيضا" تبسيط متطلبات الامتثال المتعلقة باتفاقيات الشراكات وتعزيز المشاركة في منصات واجتماعات التنسيق لتتيح مجال للمنظمات الأصغر حجماً من المشاركة بشكل هادف وتوسيع نطاق مساهماتها. بالإضافة إلى تحديد حد أدنى من التمويل لتغطية التكاليف التشغيلية للشركاء المحليين لدعم استدامة العمليات والإدارة الفعالة للمخاطر.

- الاستثمار في بناء القدرات وتحقيق الاستدامة
ينبغي على المنظمات الوسيطة منح الأولوية ل بناء القدرات في مواضيع التأهب للكوارث والثغرات في الحوكمة والتخطيط المالي، كما يجب تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمشروعات المدرة للدخل لتنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية و المانحين.

- تغيير نماذج التمويل
يجب أن ي نتقل المانحين إلى آليات تمويل مرنة طويلة الأجل تقلل من الأعباء الإدارية وتشمل تغطية التكاليف التشغيلية، وينبغي أن تعطي نماذج التمويل الأولوية للتوزيع العادل للموارد ودعم مبادرات التنمية المستدامة إلى جانب جهود الاستجابة للطوارئ.